مؤسسات ومراكز المعلومات في الجمهورية اليمنية دراسة لواقعها وتشخيص لمشكلاتها وسبل معالجتها

أ.د .عبدالله علي الفضلي
أستاذ المكتبات وعلم المعلومات
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة صنعاء
EM.abdullahalfadhli27@gmail.com

مستخلص:

تسعى الدراسة إلى رصد واقع نمو وتطور قطاع المكتبات والمعلومات في اليمن، بهدف الوقوف على أبرز المعوقات والمشكلات التي تحول دون تطوره من خلال التعرف على نظم المعلومات والتقنيات المستخدمة والجهود المبذولة لتأهيل وإعداد القوى العاملة المتخصصة في مجال المكتبات والمعلومات، و سبل التغلب على المشكلات بما يسهم في عملية تطوره. واستعان الباحث بإجراء زيارات ميدانية، لعدد من المكتبات ومراكز المعلومات اليمنية، واستخدم استمارة استبيان تم توزيعها على عدد من المكتبات ومراكز المعلومات. وأظهرت نتائج الدراسة وجود نقص كبير في أعداد المكتبات ومراكز المعلومات الموجودة في اليمن مقارنة بالمعايير الدولية ذات العلاقة بهذا الشأن، وإن مؤسسات المعلومات اليمنية تعاني من النقص الكبير في عدد العاملين في المكتبات ومراكز المعلومات بشكل عام، وسجلت الدراسة وجود (4) أفراد ممن يحملون مؤهل فوق الجامعي في مقابل (65) فرداً ممن يحملون درجة البكالوريوس في مجال المكتبات والمعلومات. وأوصت الدراسة بضرورة دعوة الجهات المعنية في اليمن ذات العلاقة بقطاع المكتبات والمعلومات، كل حسب تخصصه ومجال عمله إلى الاهتمام بهذه المؤسسات ودعمها بالإمكانات والمستلزمات التي تؤمن قيامها بالواجبات والمهام المنوطة بها على أفضل وجه.

الكلمات المفتاحية: المكتبات ومراكز المعلومات فى اليمن؛ المكتبات العامة؛ المكتبات الأكاديمية؛ مكتبات مراكز البحوث؛ المكتبات المدرسية .

تاريخ استلام البحث: 2023/5/3 **تاريخ إجازة البحث: 2023/5/15**

تمهيد:

تقوم المكتبات ومراكز المعلومات بدور أســاســي في توفير البيانات والمعلومات اللازمة لكافة الفعاليات والبرامج التي من شــأنها تحقيق التنمية الشــاملة في المجتمع اليمني. وقد اهتم علماء اليمن منذ أمد بعيد بجمع الكتب، وإنشــاء المكتبات. وكذلك الحال بالنسـبة لملوك اليمن ومن بينهم الســلطان الملك المؤيد. وعلى الرغم من ذلك توجد باليمن مكتبات خاصــة لا يزال معظمها مجهولا ولم يتناولها أي إحصــاء من أي نوع وهذه المكتبات تحتوي على كنوز ثمينة من المخطوطات يمتلكها أفراد أو أسر توارثوها جيلا بعد جيل.

الإطار المنهجي للبحث

مشكلة البحث:

يســعى هذا البحث إلى التعرف على الأســباب التي تؤدي إلى عرقلة نمو وتطور قطاع المكتبات والمعلومات في اليمن. ومن أجل ذلك عمد الباحث إلي اســتطلاع واقع المكتبات ومراكز المعلومات والوثائق اليمنية حيث أن التعرف على واقع هذه المؤســســات المعلوماتية ســوف يســاعد في التعرف عن كثب على المعوقات والمشــكلات التي تجابه هذا القطاع، كما يســعى البحث إلى محاولة لتوصيف المعالجات اللازمة واقتراح السبل الكفيلة التي من شأنها المساهمة في تطوير قطاع المكتبات والمعلومات في الجمهورية اليمنية.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى دراســة واقع المؤســســات المعلوماتية اليمنية والتعرف على نظم معلوماتها وتقنياتها المستخدمة إضافة إلى التعرف على الجهود المبذولة في سبيل تأهيل وإعداد القوى العاملة المتخصــصــة في مجال المكتبات والمعلومات؛ ومن خلال ذلك ســيحاول الباحث تلمس مظاهر القصور والنقص في مستوى خدمات المعلومات ومدى تأثير ذلك على تطور ونمو قطاع المكتبات والمعلومات في اليمن.

أهمية البحث:

تتأتى أهمية هذا البحث من أهمية الموضــوع نفســه، وكون هذا البحث يســعي إلى تشـخيص المشــكلات والمعلومات التي تواجه قطاع المكتبات والمعلومات في الجمهورية اليمنية، كما يعمل على اقتراح الوســائل والحلول التي من شــأنها أن تســاعد في التغلب على العديد من المشاكل والمعوقات القائمة ومن ثم المساهمة في تنمية وتطوير هذا القطاع.

إن أهمية هذا البحث تأتي أيضا في كونه يسعى إلى دراسة المكتبات ومراكز المعلومات التي تعتبر الأساس في توفير البيانات والمعلومات اللازمة لكافة الفعاليات والبرامج التي من شأنها تحقيق التنمية الشاملة في المجتمع اليمني. كما تكمن أهمية هذا البحث في ندرة البحوث والدراسات الجادة التي تناولت هذا الموضوع حيث إن موضوع المكتبات ومراكز المعلومات اليمنية في العصر الحديث لم تتناوله - على قدر علم الباحث - سوى أربع دراسات؛ اتسمت الدراستان الأولى والثانية بكونهما دراسات وصفية بالتركيز على أنشطة دار الكتب والمكتبات اليمنية وهما: دراسة إسماعيل بن علي الاكوع (1973)، ودراسة عبدالملك محمد المقحفي (1985). أما الدراسة الثالثة فكانت دراسة أكاديمية تناولت موضوع تشغيل وتدريب القوى العاملة في المكتبات ومراكز المعلومات في الجمهورية اليمنية (Ali Ahmed Al-Kubati, 1991)، وكانت الدراسة الرابعة عبارة عن رسالة دكتوراه قدمت إلى جامعة دلهي في الهند وتناولت موضوع المشكلات الحالية في المكتبات ونظم المعلومات في الجمهورية العربية اليمنية مع تصور النموذج في المستقبل (Abdullah Ali Al-Haddad, 1991).

منهج البحث:

عمد الباحث إلى الإفادة من وسائل متعددة لتجميع البيانات الخاصة بالدراسة حيث قام الباحث بالزيارات الميدانية، لعدد من المكتبات مراكز المعلومات اليمنية، كما أفاد الباحث من الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، كما أعد الباحث استمارة استبيان تضمنت مجموعة من الأسئلة التي من شأنها المساعدة في تجميع البيانات المساعدة في تحقيق أغراض البحث. وتجدر الإشارة إلى أن استمارة الاستبيان التي اعتمدت في هذه الدراسة مؤلفة من عشرة محاور حيث خصص المحور الأول للحصول على معلومات عامة عن المؤسسات ومراكز المعلومات موضوع البحث، والمحور الثاني يتعلق بالقوى العاملة من حيث إعدادها وتأهيلها وخصص المحور الثالث للمجموعات المكتبية، أما المحور الرابع فقد خصص لجمع البيانات المتعلقة بالأعمال الفنية، والمحور الخامس خصص للمعلومات المتعلقة بالميزانية، والمحور السادس خصص للتعرف علي خدمات المستفيدين في حين تناول المحور السابع من الاستمارة المعلومات المتعلقة بتقنيات المعلومات، ودار المحور الثامن حول الموقف من نظام المعلومات الوطني، أما المحور التاسع فقد خصص للسؤال عن العضوية في الجمعيات والاتحادات الوطنية والعربية والعالمية، أما المحور العاشر والأخير فقد تناول تحديد المشكلات

والمعوقات التي تواجهها مؤسسات المعلومات. ولكي يطمئن الباحث والتزاما منه بأخلاقيات البحث العلمي وإجراءاته من حيث صدق وثبات أداة الاستبيان فقد تم عرض استمارة الاستبيان على مجموعة من الخبراء من المتخصصين في مجال المكتبات والمعلومات، وعدد من المختصين في مجال التربية وعلم النفس وقد أخذ الباحث بمقترحات وتوصيات الخبراء من حذف أو إضافة أو تعديل بما يخدم أهداف هذا البحث حتى أصبح الاستبيان بشكله النهائي.

لقد تم توزيع الاستبيان على (47) مكتبة ومركز معلومات موزعة على معظم الساحة اليمنية حيث أعد الباحث قائمة بأسماء المؤسسات المعلوماتية التي وزع عليها الاستبيان. تم تحديد هذه المؤسسات من خلال الرجوع إلى الدراسات السابقة في هذا المجال ومن خلال مراجعة الأدلة الخاصة بهذه المؤسسات إضافة إلى خبرة ومعرفة الباحث، وقد تم توزيع استمارات الاستبيان على المؤسسات المعلوماتية اليمنية بطريقتين:

الأولى: تسليم استمارات الاستبيان باليد إلى المؤسسات المعلوماتية الموجودة داخل مدينة صنعاء.

الثانية: إرسال استمارات الاستبيان بواسطة البريد الإلكتروني بالنسبة للمكتبات ومراكز المعلومات الموجودة خارج العاصمة.

وبعد مرور (45) يوما من تاريخ توزيع الاستبيان تم التأكيد على الجهات التي لم تصل منها الردود بأهمية موافاتها بإجاباتهم، وقد تم ذلك بوسائل متعددة منها الزيارات الشخصية والهاتف والواتس، حيث تم إرسال نسخ إضافية من الاستبيان المذكور إلى تلك الجهات ونتيجة لهذه الجهود فقد حصل الباحث على ردود جيدة حيث بلغ مجموع استمارات الاستبيان التي أعيدت بعد إجراء اللازم عليها (36) استمارة تمثل نسبة 76.59 % من مجموع الاستمارات المرسلة. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن الباحث قد تلقى صورة من خطاب لإحدى الجهات التي وزع عليها الاستبيان يفيد بإحالة الاستبيان لجهة أخرى تابعة لها لتتولى الرد على الاستبيان إلا أن هذه الجهة لم تجب على الاستبيان، من جانب آخر فقد أرسلت إحدى المكتبات تعتذر عن الإجابة على الاستبيان كونها ستعمل خلال الأشهر التالية على تحديث المكتبة. وهنا لا ننسي التنويه إلى أنه بالرغم من تواضع نسبة الردود إلا أن ذلك يمثل مؤشرا إيجابياً، نظرا لأن اليمن مقارنة بغيرها من الدول الأخرى لا يزال يعاني من القصور في مجال المكتبات والمعلومات، إضافة إلى تدني الوعي المعلوماتي وقلة الاهتمام بأهمية المكتبات ومراكز المعلومات، وتقدير

أهمية مثل هذه الدراســات لدى الكثير من القائمين على إدارة تلك المكتبات ومراكز المعلومات والذين غالبيتهم من خارج المهنة.

كما أهمل الباحث إجابتين من الاستمارات الواردة وذلك بسبب عدم تفهم القائمين بالرد عليهما للمسائل المطلوبة في الاستبيان، وبناء على ذلك فإن التحليل والنتائج التي ستخرج بها هذه الدراسة سوف تكون مبنية على ردود (34) مكتبة ومركز معلومات والتي وصلت إجاباتها واعتبرت استبياناتها صالحة للدراسة.

تم تقسيم هذا البحث إلى قسمين رئيسيين:

القســم الأول: خصــص للتعريف بـالمكتبـات ومراكز المعلومـات والوثـائق اليمنيـة ومـدى استخدامها للتقنيات الحديثة في إنجاز أعمالها فضلا عن التعريف بالجهود المبذولة في إعداد وتأهيل القوى العاملة اللازمة لهذه المؤسسات.

القســم الثاني: خصــص هذا القســم من الدراســة لتحليل البيانات التي تم جمعها بواســطة الاستبيان الذي أعد خصيصا لهذا الغرض إضافة إلى حصر الاستنتاجات والتوصيات التي خرجت بها هذه الدراسة بناءً على الردود الصالحة للتحليل.

الإطار النظري للدراسة:

المكتبات ومراكز الوثائق والمعلومات اليمنية:

توطئة:

لقد اهتم علماء اليمن منذ أمد بعيد بجمع الكتب، وإنشاء المكتبات. ويذكر أن خزانة أبي نصر بن أبي طالب بن أبي جعفر كانت تحتوي على اثني عشر ألف كتاب، وخزانة الشريف محمد بن أحمد بن علي تضم ستمائة مجلد(عبدالملك محمد المقحفي، 1985).

كما اهتم الملوك بإنشــاء المكتبات، فالســلطان الملك المؤيد قد أهتم بجمع الكتب ودراســتها حتي جمعت خزانته على ما يقال ما ينيف على مائة الف مجلد، كما أنشــأ في عام ٧٠٢هـــ المدرســة المؤيدية (بمغربة تعز) ووقف فيها خزانه من الكتب النفيســة مشــتملة على مصــنفات غريبة المعاني من التفســير والفقه والحديث واللغة والنحو والصــرف، وبها أمهات الكتب من كل فن غريب، وبها تفسير القرآن العظيم للإمام فخر الدين المسمى بمفتاح الغيوب وهو نادر الوقوع (تاج الدين عبدالباقي بن عبدالمجيد اليماني، 1988).

أما المخطوطات فهي موجودة في أماكن عديدة من المدن اليمنية، ومن أهمها مدينة صنعاء وتعز وذمار وصعدة وحجة وكوكبان، والمكلا، وسيئون، وغير ذلك من المدن اليمنية.
كما توجد باليمن مكتبات خاصة لا يزال معظمها مجهولا ولم يتناولها أي إحصاء من أي نوع وهذه المكتبات تحتوي على كنوز ثمينة من المخطوطات يمتلكها أفراد أو أسر توارثوها جيلا بعد جيل، والمكتبات هذه كما هو معروف تشتمل النسبة الكبرى من المخطوطات، بحيث أنها قد تتجاوز 70% من مجموع المخطوطات اليمنية في الداخل.

ولقد كانت المساجد والجوامع اليمنية أماكن يتلقى فيها الطلاب العلم على يد المشائخ والعلماء، ولذلك احتوت هذه المساجد الكتب والمخطوطات التي أوقفها أصحابها حفظاً لها وتسهيلا للطلاب للانتفاع منها.

وتجدر الإشارة إلى أنه ونتيجة لسياسة الانغلاق التي كانت مفروضة على أبناء الشعب اليمني قبل اندلاع ثورة السادس والعشرين من ديسمبر عام ١٩٩٢م والتي شملت كل مجالات وجوانب الحياة في اليمن، فقد كان التعليم مثلا يسير وفق نظام محصور وضيق، وكانت الكتاتيب الملحقة بالمساجد هي الأماكن الأولية لتعليم التلاميذ (الدراسة) مبادئ القراءة والكتابة والحساب وإلى جانب هذه الكتاتيب، كانت المساجد المشهورة في غالبية المدن اليمنية مثل صنعاء وتعز وصعدة وذمار، وهي التي تتولى تدريس من قطعوا أشواطاً كبيرة في الدراسة الأولية لتدريسهم العلوم الدينية واللغوية والفقهية التي تؤهلهم لشغل وظائف فى القضاء والأوقاف والعدل ، كما وجدت في بعض المدن الكبيرة مدارس ذات نهضة حديثة إلى حد ما، إلا أنها كانت مقتصرة على فئة قليلة من أبناء الشعب، وقد أنشئت لتخريج المعلمين ورجال الدين والموظفين أما مستوى هذه المدارس فلم يتعد المرحلة المتوسطة التي كانت تمثل أعلى المراحل (Abdullah Ali Al-Haddad, 1991) .

وفي هذا القسم من الدراسة سيتم التعريف بالمكتبات ومراكز المعلومات اليمنية ومدى استخدامها للتقنيات الحديثة مع الإشارة إلى أبرز المعوقات التي تعترض عملها والسمات التي تتسم بها، وسنختتم هذا القسم من الدراسة بتسليط الضوء على الجهود المبذولة في إعداد وتأهيل القوى اللازمة لمؤسسات المعلومات اليمنية.

المكتبات العامة:

تجدر الإشـــارة إلى أن اليمن لم تعرف المكتبات، بالمعني المتعارف عليه في العصـــر الحالي إلا في العشـــرينات من هذا القرن حين تأســـســـت أول مكتبة عامة في اليمن وهي المكتبة الشـــرقية بالجامع الكبير بصـــنعاء وكانت هذه المكتبة تعرف ســـابقا باســـم الخزانة المتوكلية، واســـتنادا للقاضي الحجري، فقد قام بعمارة هذه المكتبة الإمام يحي حميد الدين سنة 1355هـــ بجانب المنارة الشـــرقية الممتدة إلى جهة الغرب بجامع صـــنعاء لحفظ نفائس الكتب التي أوقفها وضـــم إليها ما عثر عليه من الكتب الموقوفة، فأصـــبحت مكتبة جامعة لكل الفنون (محمد أحمد الحجري، 1389ه). وهذه المكتبة تتبع إداريا وزارة الأوقاف، وتحتوي على مخطوطات نفيســـة في مختلف العلوم الدينية والطبية والاجتماعية والأدبية وقد أوقفها أربابها على طلبة العلم بالجامع الكبير (عبدالملك محمد المقحفي، 1985).

وتجدر الإشارة إلى أن هنالك مكتبة أخرى بالجامع الكبير تسمي المكتبة الغربية، وهذه المكتبة تتبع إداريا الهيئة العامة للكتاب، التي عملت على إصـــدار فهرس خاص بمحتويات هذه المكتبة عام .١٩٧٨م، كما عملت الهيئة على تطوير هذه المكتبة، واســـتطاعت أن تحصـــل على أجهزة ومعدات حديثة وخبراء في مجال ترميم وصـــيانة المخطوطات بدعم من حكومة ألمانيا الاتحادية بدءا من العام ١٩٨٠، كما عملت الهيئة على إنشـــاء دار جديدة للمخطوطات حيث أقامت بالجهة الجنوبية من الجامع الكبير مبني من ثلاثة أدوار ومعد أعداداً خاصـــا يتلائم مع الطرق والأســـاليب الحديثة لحفظ وحماية وصـــيانة المخطوطات (عبدالملك محمد المقحفي، 1985). وفي عام ١٩٣٠م أنشـئت مكتبة عامة في مدينة المكلا محافظة حضـرموت وتحتوي علي مجموعة نفيســـة من المخطوطات والكتب النادرة، وهذه المكتبة تعرف بمكتبة الشـــعب. وفي مدينة عدن تأســـســـت مكتبة عامة ســـنة ١٩٣٥ وكانت تســـمي مكتبة مســـواط وقدتم نقل محتويات هذه المكتبة إلى المكتبة الوطنية بمدينة عدن التي أنشـــئت عام ١٩٨٠ (الموســـوعة اليمنية للمكتبات ومراكز المعلومات، 1992)، وبعد قيام ثورة السـادس والعشـرين من سـبتمبر 1962م عملت حكومة الثورة على نشـــر الوعي الثقافي والعلمي وتيســـير حصـــول المواطنين على المعلومات والمعرفة، حيث قامت بتأسـيس دار الكتب في عام 1968م ثم أنشـئت الهيئة العامة للآثار ودور الكتب ، وتم إلحاق هذا الدار بها، وتقوم هذه الدار حاليا بمهام المكتبة العامة لمدينة صـــنعاء، حيث تفتح أبوابها للجمهور عامة من الســـاعة الثامنة صـــباحا وحتى الســـاعة

الواحدة بعد الظهر، ومن الساعة الرابعة وحتى الساعة السابعة مساء بغرض نشر المعرفة وبث الوعي الثقافي ورفع مستواه بين أبناء المجتمع اليمني (جاسم محمد جرجيس، 1997).

وفي عدن تم افتتاح مكتبة عامة في 14 أكتوبر عام ١٩٨٠ م وسميت بالمكتبة الوطنية وكانت عند افتتاحها تتبع المركز اليمني للأبحاث الثقافية، ثم ألحقت بوزارة الثقافة، وقد تطورت خلال السنوات الماضية حيث اهتمت بتوفير الكتب الأدبية والعلمية وسعت إلى الحصول على الكثير من المخطوطات النادرة سواء عن طريق الشراء او التصوير، كما اهتمت بجمع الدراسات والأبحاث التي ينشرها الباحثون اليمنيون داخل وخارج الوطن، وأنشأت جناحا خاصا باليمانيات وأهم إنجاز لهذه المكتبة في السنوات الأخيرة هو قيامها بتصوير الكثير من المخطوطات النادرة عن طريق تشجيع المواطنين الذين يملكون مثل هذه المخطوطات على السماح للمكتبة بتصوير نسخة من هذه المخطوطات مقابل صيانة المخطوط الأصلي وإعادته إلى أصحابه (جامعة عدن، 1992) وهذه المكتبة كغيرها من المكتبات العامة تتبع مالياً وإدارياً للهيئة العامة للكتب (عبدالملك محمد المقحفي، 1985).

مما تقدم يتضح لنا أن مفهوم المكتبة العامة بالشكل المتعارف عليه حديثا لم تعرفه اليمن إلا في العقود الثلاثة الأخيرة، وحتى في هذه الحقبة فقد اقتصرت خدمات المكتبات العامة في اليمن على تأمين قاعات للمطالعة للمستفيدين واعارة الكتب لهم.

المكتبات الأكاديمية:

تعتبر أول مكتبية أكاديمية في اليمن هي مكتبة جامعة صنعاء والتي أنشئت خلال العام الجامعي 1970- 1971م، تاريخ إنشاء الجامعة، وكانت تسمي بالمكتبة العامة وكان مقرها في كلية الآداب، وفي العام الجامعي 1977/76م، تم إنشاء أول مكتبة فرعية لهذه المكتبة في كلية العلوم، وفي عام ١٩٨٠ م تم الانتهاء من مبنى المكتبة المركزية الجديدة للجامعة بطريق وادي ظهر ومع بداية العام ١٩٨١م تم انتقال الكادر الإداري والفني للمكتبات إلى هذا المبنى، كما تم إعداد مبنى المكتبة العامة لتصبح ثاني مكتبة فرعية لجامعة صنعاء وخصص لخدمة الطلاب وأعضاء هيئة التدريس بكلية الآداب. واستمرت الجامعة في إنشاء المكتبات الفرعية المختلفة حتى أصبح لديها عشر مكتبات، فرعية في مدينة صنعاء تشمل العلوم والآداب، والتربية، والشريعة والقانون، والتجارة والاقتصاد، والزراعة والهندسة والطب والعلوم الصحية، كما عملت على إنشاء مكتبات أكاديمية فرعية في المحافظات في كل من أرحب،

وخولان والمحويت، وصعدة، وعمران، وحجة، وعبس (مؤسسة الثورة للصحافة والطباعة والنشر، 1995).

وفي عام ١٩٧٠م تم افتتاح أول كلية جامعية في محافظة عدن هي كلية التربية العليا تلاها افتتاح كلية ناصر للعلوم الزراعية في عام ١٩٧٣م فشكلتا النواة الأساسية لإنشاء جامعة عدن عام ١٩٧٥م والتي أصبحت تضم حاليا تسع كليات مختلفة (جامعة عدن، 1992) وفي نفس العام تم افتتاح المكتبة المركزية للجامعة وتضم مجموعة جيدة من الكتب و الدوريات، وتتبعها تسع مكتبات فرعية، ومعظم الكتب في المكتبات الفرعية، لم يشملها التصنيف والفهرسة، كما أن عددا من هذه المكتبات لا توجد بها فهارس لمحتوياتها من الكتب، وتعاني الكثير من النواقص (جلفاند، 1972).

والجدير بالذكر أنه خلال الأعوام الماضية بداية التسعينيات تم استحداث عدد من الجامعات الحكومية هي: جامعة تعز، جامعة اب، جامعة الحديدة، وجامعة ذمار، وجامعة عمران، وجامعة حجة، وجامعة مأرب، هذه الجامعات المستحدثة كانت فروعاً لجامعة صنعاء وكانت بها مكتبات فرعية تخدم الكليات التي أصبحت فيما بعد نواة المكتبات للجامعات المستحدثة. وبتقديرنا فإن عملية الاستحداث هذه للجامعات وتحويل مكتبات الكليات التي كانت قائمة في السابق إلى مكتبات جامعية وتكليفها بمهام جديدة، قد أضافت لهذه المكتبات أعباء جديدة سيجعلها غير قادرة على القيام بواجباتها كما يجب، ما لم يتم منحها عناية خاصة وتأمين المستلزمات الضرورية البشرية والمادية بشكل استثنائي، كما تم أيضا خلال العام الدراسي 1995/ 1996م إنشاء جامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا وهي جامعة حكومية، وتقتصر في الوقت الحاضر على كلية الهندسة والبترول، وقد تم تأسيس مكتبة لهذه الجامعية الجديدة على أسس علمية حيث عهدت مسؤولية المكتبة إلى مدير مختص في مجال المكتبات والمعلومات، وبدأت استخدام تقنية المعلومات الحديثة، ويتم اختيار مجموعات المكتبة وفق الأسس السليمة.

كما شهد عقد التسعينيات من هذا القرن تأسيس العديد من الجامعات الأهلية لعل أهمها: جامعة العلوم والتكنولوجيا، وجامعة الإيمان، وجامعة العلوم التطبيقية، وجامعة المستقبل، وجامعة الرازي، وجامعة الحكمة وجامعة الرشيد، وجامعة آزال، وجامعة الناصر، وجامعة المعرفة الحديثة للعلوم، وجامعة أبن النفيس الطبية، وجامعة الملكة أروى والجامعة

اليمنية، وجامعة سبأ، والجامعة الوطنية...الخ ولقد قامت هذه الجامعات بتأسيس مكتبات لها وقد حاول البعض من هذه المكتبات الاستفادة من التقنيات الحديثة فعملت على استخدام أجهزة الحاسوب في أعمالها الفنية وتقديم خدماتها للمستفيدين.

مكتبات مراكز البحوث والمكتبات المتخصصة:

هنالك مكتبات متخصصة في معظم المؤسسات الحكومية الهامة التي تعمل في المجالات الاقتصادية والصناعية والزراعية وتحتضن مدينتي صنعاء وعدن غالبية مكتبات مراكز البحوث والمكتبات المتخصصة في اليمن ومن أهم هذه المكتبات:

- مكتبة مركز الدراسات والبحوث اليمني التي تأسست عند تأسيس المركز في عام ١٩٧٢م ويهدف هذا المركز إلى الاهتمام بالدراسات البشرية والطبيعية في البلاد في الماضي والحاضر والمستقبل ويصدر المركز مجلة فصلية باسم (دراسات يمنية)
- مكتبة مركز البحوث والتطوير التربوي (صنعاء)، وقد تم افتتاح هذه المكتبة في عام ١٩٨٣، وتحتوي العديد من الكتب والدوريات والبحوث المتخصصة والأطروحات الجامعية في مجالات التربية والتعليم كما تحوي المكتبة بعض أوعية المعلومات الأخرى من غير الكتب مثل الأشرطة والوسائل السمعية والبصرية.
- مكتبة مركز البحوث والتوثيق التربوي (عدن) وقد تم افتتاح هذه المكتبة عام ١٩٩٨ لتعمل على تحقيق أهداف المركز وتقديم خدمات المعلومات إلى الباحثين المهتمين في شؤون التربية والتعليم.
- مكتبة مركز البحوث والتوثيق الزراعي في كل من صنعاء وعدن ويتبعان حاليا وزارة الزراعة وقد تم افتتاح المركز الوطني للتوثيق الزراعي بعدن عام 1983م والمركز الوطني التوثيق الزراعي بصنعاء عام 1984م، وقد باشر هذا المركز باستخدام الحواسيب، في إعداد بطاقات الفهرسة والتصنيف.
- مكتبة الإدارة العامة للجهاز المركزي للإحصاء بصنعاء، وتتولى هذه الإدارة جمع وتحليل وتنظيم وفهرسة وتصنيف وحفظ المعلومات والبيانات، والحقائق المعرفية بمختلف أشكالها وأوعيتها ومتابعة انتظام تدفقها وتحديثها واسترجاعها وتعديلها وفقا للتغطية الموضوعية للنشاط الإحصائي والمتضمنة في قانون الإحصاء رقم ٢٨ لسنة ١٩٩٥، كما

تعمل هذه الإدارة على إنشـــاء نظام متكامل للخدمات المعلوماتية وإقامة علاقة تعاون متبـادلـة بينهـا وبين مراكز التوثيق الإقليميـة والعربيـة والـدوليـة (Smith and Batter, 1995).

- مكتبة مركز البحوث التطبيقية والدراسات النسوية في جامعة صنعاء (مكتبة مركز النوع الاجتماعي) تأسست هذه المكتبة لتساهم في تحقيق أهداف هذا المركز الفريد من نوعه في الوطن العربي وهي مكتبة متخصـصـــة تتبع أحدث تقنيات المعلومات وترتبط - المكتبة بشـبكة الإنترنت، كما ترتبط مع شـبكة المعلومات الخاصـة بالمجلس العربي للطفولة والتنمية بالقاهرة ولها كادر متخصـص في مجال المكتبات والمعلومات. (حشـمت قاسـم، 1991).
- مكتبة مركز التوثيق الإعلامي بوزارة الإعلام والذي تم افتتاحه في نوفمبر من عام 2000م [1] وتحتوي هذه المكتبة العديد من الوثائق والكتب والدوريات، وكل أنواع الصحف المحلية والمجلات المتخصـصـــة في مجال الإعلام، وتســتخدم هذه المكتبة في أعمالها الحاســوب والمصـغرات الفلمية، وارتبطت مؤخرا في شـبكة الإنترنت، وتسـاهم هذه المكتبة في تحقيق أهداف المركز الذي يقدم خدماته إلى الأجهزة والمؤســســات الإعلامية كافة والباحثين والدارسين لعلوم الإعلام والاتصال (Kent, 1977). إضافة إلى ما تقدم، هنالك العديد من المكتبات المتخصـصـــة ومكتبات مراكز البحوث التي نرى من الضـــروري ذكرها في هذا الصـــدد منها مكتبة المعهد الوطني للعلوم الإدارية في صـــنعاء. ويوجد في بعض المحافظات اليمنية فروع لهذا المعهد تحتوي هي الأخرى على مكتبات تخدم الأهداف المرســـومة لهذا النمط من المعاهد، وهنالك أيضـــا مكتبة البنك المركزي اليمني ومكتبة المختبر المركزي للدم.
- ويمكننا القول أن اسـتخدام تكنولوجيا المعلومات لا يزال محدوداً في العديد من المكتبات المحلية.

[1] لقد أسـهم كاتب هذه السـطور في إنشـاء وتكوين مركز التوثيق الإعلامي وكان مديراً عاماً له وعمل على تجهيزه وتهيئته للمستفيدين.

- مكتبات مراكز البحوث والمكتبات المتخصصة عدا بعض الاستثناءات والتي أشرنا لها أعلاه مثل مكتبة مركز الأبحاث التطبيقية والدراسات النسوية، والإدارة العامة للتوثيق في الجهاز المركزي للإحصاء، فقد أدخلت الحواسيب في أعمال تلك المكتبات وقطعت أشواطا في هذا الاتجاه.

كما ارتبطت بعض من هذه المكتبات بشبكة الإنترنت التي دخلت اليمن في نهاية عام 1996م، عن طريق الشركة اليمنية للاتصالات تلييمن TELE YEMEN) التي تعتبر مزوداً لخدمة الإنترنت في اليمن. وقد بلغ عدد المشتركين في شبكة الإنترنت (8.190.000) ثمانية مليون ومائة وتسعين ألف مشترك، من كل من الشركات والمؤسسات التجارية والعلمية والثقافية والأفراد، وبنسبة 25%، من عدد السكان (2) من كل من الشركات وتمثل تعرفة YEMEN NET رسوم ربط الخدمة وقدرها 5750 ريالاً يمنياً واشتراك شهري للخط ٣٥٠٠ ريال يمني فضلا عن أجور الاتصال الهاتفي لكل دقيقة وهي ١٢ ريالاً يمنياً (عبدالكريم قاسم سعيد، 1997).

المركز الوطني للوثائق:

وقد أنشئ المركز الوطني للوثائق في الجمهورية اليمنية بموجب القرار الجمهوري رقم (٢٠) لسنة ١٩٩١ بحيث أعتبر المركز أحد الوحدات الرئيسية لمكتبات رئاسة الجمهورية (القرار الجمهوري رقم (25) لسنة ١٩٩٩م)، لقد حدد القرار المذكور الإطار القانوني والتنظيمي للأرشيف، في اليمن وذلك من خلال ثلاثة عشرة مادة حيث حدد هدف المركز في المادة الثانية من القرار التي نصت على ما يلي:

- ((يهدف المركز إلى تجميع وتنظيم وترتيب وصيانة وحفظ الوثائق الخاصة بالدولة اليمنية بجميع أشكالها وأنواعها وأينما وجدت ومهما كانت الفترة التي تنتمي إليها)).
- ومن أجل تحقيق هذه الأهداف وتنفيذ المهام الموكلة للمركز فقد اشارت المادة الرابعة من القرار إلى أن يكون للمركز هيئة استشارية من ذوي الاهتمام والاختصاص يكون من ضمنهم مدير مكتب رئاسة الجمهورية وقد حددت المادة الخامسة مهام هذه الهيئة الاستشارية، كما نصت المادة السابعة من هذا القرار بأن يكون للمركز رئيس

[2] تم استقاء هذه المعلومات من صحيفة الثورة اليومية الصادرة عام 2020م العدد (20383) بناءً على تصريح لمدير عام المؤسسة العامة للاتصالات.

تنفيذي بدرجة وزير يصدر بتعيينه قرار جمهوري يتولى هذا الرئيس تنفيذ السياسة العامة للمركز التي تقرها الهيئة الاستشارية وتسيير الأعمال اليومية للمركز والأشراف على مختلف، وحداته.

- وفي عام 1994، جاءت الخطوة المهمة الثانية بعد الخطوة الأولى التي تضمنت قرار تأسيس المركز حيث صدر القرار الجمهوري رقم (٢٠) لسنة 1994م والذي بموجبه تم تشريع (قانون حفظ الوثائق العامة) حيث حدد هذا القانون مفهوم الوثيقة وأنواع الوثائق وشروط الاطلاع عليها، وقد خصص الباب الرابع في هذا القانون لذكر المهام الرئيسية وهي كما يلي:

1. السعي للحصول على الوثائق العامة.
2. ترتيب وتنظيم وصيانة الوثائق العامة وتمكين المستفيدين من الوصول إلى المعلومات المطلوبة.
3. التعريف بأهمية الحفاظ على الوثائق وتشجيع البحث العلمي في المجالات الوثائقية.
4. تقديم المساعدة لأجهزة الدولة ومؤسساتها وهيئاتها.
5. إقامة الندوات والمعارض الوثائقية والمشاركة في الفعاليات الإقليمية والدولية (القرار الجمهوري رقم (25) لسنة ١٩٩٩م).

وتجدر الإشارة في هذا المجال إلى أن المركز قد أقام ندوة علمية بالتعاون مع الفرع الإقليمي العربي للمجلس الدولي للأرشيف (عربياً)، كما أقام المركز ثلاث دورات تدريبية: الدورة الأولى حول تنظيم الأرشيف في الوزارات والمصالح الحكومية باليمن، والدورة الثانية خاصة بصيانة وتنظيم الوثائق العامة، وفي الدورة الثالثة حول استخدامات الحاسوب في التعامل مع الوثائق (المركز الوطني للوثائق، 1996).

المركز الوطني المعلومات:

جاء صدور القرار الجمهوري رقم (155) لعام 1995م، الخاص بتأسيس المركز الوطني للمعلومات في اليمن ليؤشر بداية لثورة معلوماتية حيث أوكلت إلى هذا المركز مهمة بناء أنظمة المعلومات على المستوى الوطني والعمل على أعداد قواعد البيانات وتوفير المعلومات للمستفيدين.

وقد جاء تأسيس المركز هذا استجابة لمتطلبات التنمية والتطور الحضاري في اليمن، وذلك لأن قضية التنمية وبناء الاقتصاد الوطني وتأمين مقومات الارتقاء بمستوى الحياة لدى أفراد الشعب يستلزم ضرورة توفير المعلومات اللازمة لرسم السياسات ودقة اتخاذ القرارات وقد حدد القرار الجمهوري الخاص بتأسيس المركز الأهداف المرسومة له والتي تتمثل بدرجة رئيسية في بناء وإدارة نظام وطني للمعلومات يكون بمقدوره توفير قواعد البيانات والمعلومات اللازمة لرسم السياسات واتخاذ القرارات في مختلف المجالات بالإضافة إلى تقديم الخدمات المعلوماتية للباحثين والدارسين والمهتمين والمستثمرين (علي إبراهيم النملة، 1986). والمركز لايزال في مرحلة التأسيس وهو بحاجة إلي إمكانات ومستلزمات مادية وتقنية تتمثل في تأمين مبنى مناسب وأجهزة ومعدات لتشغيل وحدات المعلومات وبناء واستخدام أنظمة المعلومات، كما أن المركز بحاجة ماسة إلى المتخصصين في مجال المعلومات والاتصالات، والحواسيب، وقد عملت إدارة المركز منذ تأسيسه على الاطلاع على تجارب بعض مراكز المعلومات لدى البلدان العربية والأجنبية، كما يسعى المركز حاليا إلى إقامة علاقات مع مراكز المعلومات المماثلة وعلى المستوى العربي والدولي [3].

المكتبات المدرسية:

يمكن أن نحدد ظهور المكتبات المدرسية في الجمهورية اليمنية بعام 1964م، وهو العام الذي أنشئت فيه ثلاث مدارس ثانوية في كل من صنعاء وتعز والحديدة وبعض المدارس الاعدادية والابتدائية حيث كانت مكتبة ثانوية عبد الناصر التي أنشئت عام 1964م، أول مكتبة مدرسية في اليمن. فقد بلغ عدد مجموعاتها عند التأسيس ٢٩٠٠ للكتب العربية و ٢٥٠٠ من الكتب الإنجليزية وكانت مصنفة حسب نظام ديوي العشري.

وفي العام الدراسي 1973/ 1974م، ساهمت منظمة اليونسيف وجمهورية مصر العربية مع وزارة التربية والتعليم في تكوين مكتبة مركزية شاملة للمواد المرئية تضم الكتب والأفلام الثابتة والمتحركة والأشرطة والصور في مختلف الموضوعات التعليمية.

3 لقد ألتحق بالمركز الوطني عدد من خريجي قسم المكتبات والمعلومات وشغلوا معظم الوظائف الفنية بالمركز. وقد عمل المركز على استحداث وإنشاء مكتبة إلكترونية.

وقد قامت وزارة التربية والتعليم في العام الدراسي المذكور بتجهيز الكتب والمراجع المطلوبة لسبع مكتبات مدرسية تابعة لمعاهد المعلمين والمعلمات بتمويل من منظمة اليونسيف.

وفي العام الدراسي 1974/1973م، أقامت الوزارة دورة تدريبية لإعداد أمناء مكتبات، محليين بغرض رفد المدارس بكادر يمني متخصص في إدارة المكتبات المدرسية وفي العام الدراسي 1975/1974م عملت وزارة التربية على إنشاء عشر مكتبات مدرسية جديدة في مختلف المدارس الثانوية والإعدادية.

ومع نهاية العام الدراسي ١٩٧٩/ ١٩٨٠ بلغ عدد المكتبات المدرسية المنتشرة في مختلف مدارس الجمهورية (٨٢) مكتبة مدرسية مع اهتمام الدولة في نشر التعليم والتوسع الكبير في فتح المدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية في مختلف المدن والقرى اليمنية، الا ان أغلب هذه المدارس ما تزال تعاني من افتقار المكتبات المدرسية او توافر مكتبات مدرسية في البعض منها الا أنها مكتبات صغيرة و لاتزال لا تفي بالغرض المطلوب بسبب ضعف مجموعاتها وافتقارها إلى التنظيم وغياب المشرفين المتخصصين على إدارتها.

إن جميع المكتبات المدرسية في الجمهورية اليمنية تواجه المشكلات والصعوبات التالية التي تقف حائلاً أمام نموها وتطورها:

1. عدم وجود مصادر مالية لتمويل المكتبات المدرسية بالكتب والمطبوعات حيث أن وزارة التربية والتعليم هي المصدر الوحيد للحصول على الكتب، وإن اغلب الكتب الموجودة فيها قديمة وبحاجة إلى الحداثة والتطوير.
2. عدم توافر الأماكن المناسبة، لها حيث أن أغلب المكتبات المدرسية عبارة عن مخازن صغيرة توجد في غرفة إدارة المدرسة.
3. ضعف وقلة الكوادر التعليمية المتدربة على إدارة المكتبات المدرسية.

ومن أجل النهوض بمستوى الخدمات العلمية والتعليمية والتربوية التي تقدمها المكتبات المدرسية نقترح ما يلي:

- رصد المبالغ اللازمة ووضع الميزانيات الخاصة بشراء الكتب والمطبوعات المناسبة.

- توفير الأماكن المناسبة للمكتبات المدرسية تتوافر فيها التجهيزات والأثاث وظروف المطالعة الجيدة.
- إقامة الدورات التدريبية للمعلمين والمدرسين القائمين على إدارة هذه المكتبات.
- التأكيد على تحديد ساعات ضمن الجدول الدراسي لاستخدام المكتبة من قبل الطلبة ورفد المكتبة بعدد من الأجهزة التعليمية مثل الحواسيب وأجهزة التلفزيون وتهيئتها لاستخدام الطلبة.

إعداد وتأهيل القوى العاملة Manpower:

- إن إعداد وتأهيل الكوادر اللازمة للعمل في المكتبات ومراكز المعلومات اليمنية اعتمد في بداياته على دورات تدريبية تم تنظيمها بالداخل من قبل الوزارات والمؤسسات اليمنية المعنية اعتمادا على المتخصصين في هذا المجال من داخل وخارج اليمن، فقد نظمت أولى هذه الدورات من قبل وزارة التربية والتعليم في العام الدراسي 1973م/1974م ، بغرض إعداد كادر يمني متخصص قادر على إدارة المكتبات المدرسية، كما نظم المعهد القومي للإدارة العامة في عام ١٩٨١م ، دورة تدريبية في مجال إدارة نظم المعلومات وتحليل البيانات بأسس علمية، شارك فيها العديد من العاملين في مجال المكتبات والمعلومات من مختلف الوزارات، واستمرت الدورة لمدة أربعة أسابيع.

وفي عام 1984م، نظمت جامعة صنعاء دورة تدريبية في مجال علم المكتبات، شارك فيها (٣٠) شخصا من العاملين في المكتبات في اليمن وقد تمت هذه الدورة بالتعاون بين جامعة صنعاء والمجلس الثقافي البريطاني.

وقد استمر اعتماد أسلوب التعليم المستمر أثناء الخدمة في إعداد وتأهيل الكوادر اليمنية وأقيمت العديد من الدورات التدريبية، كانت آخرها الدورة التدريبية في أساليب الأرشفة الحديثة، التي نظمتها وزارة الخدمة المدنية والإصلاح الإداري، بالتعاون مع المجموعة العربية للتدريب والتنمية البشرية في مدينة صنعاء للفترة من 3/23 – 1996/4/2م، شارك في هذه الدورة مجموعة من العاملين في مجال حفظ الوثائق والملفات بمكاتب المحافظات التابعة لوزارة الخدمة والإصلاح الإداري.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن المركز الوطني للوثائق الذي أنشئ في عام ١٩٩١، قد قام بتنظيم ثلاث دورات تدريبية حول تنظيم الأرشفة في الوزارات والمصالح الحكومية، وقد سبقت الإشارة إلى تلك الدورات عند الحديث عن المركز الوطني للوثائق.

أما الأسلوب الثاني الذي أعتمد في أعداد وتأهيل الكوادر للعمل في قطاع المكتبات والمعلومات فقد تمثل في إيفاد العديد من الطلاب اليمنيين لإكمال دراستهم على مختلف المستويات العلمية والأكاديمية، حيث أكمل العديد من هؤلاء المبعوثين دراستهم في الأردن، ومصر، والسعودية، وسورية، والعراق، إضافة إلى عدد من الدول الأجنبية ممثلة في الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا والاتحاد السوفيتي والهند. وكان من النتائج التي ترتبت علي عودة هؤلاء المبعوثين وحصولهم على الشهادات العليا في مجال المكتبات والمعلومات تم تأسيس قسم المكتبات وعلم المعلومات في كلية الآداب بجامعة صنعاء وذلك في العام الجامعي 1996/1995م، وقد كانت الدوافع وراء تأسيس هذا القسم للعمل على توفير الكوادر المتخصصة في مجال المكتبات والمعلومات لسد العجز القائم والذي تعاني منه مختلف الوزارات والجامعات الحكومية والأهلية والمؤسسات والمصالح في جميع القطاعات المحلية. ويهدف القسم إلى تأهيل كوادر فنية يمنية متخصصة في مجال المكتبات، وعلم المعلومات والتوثيق قادرة على تطبيق القواعد والأنظمة المتبعة المعمول بها عالمياً، متمكنة من استخدام مختلف الوسائل التكنولوجية الحديثة في هذا المجال وفي العام الجامعي 1996/1995م. باشر هذا القسم أعماله واستقبل ٩٨ طالباً وطالبة، وفي العام الجامعي 1997/1996م استقبل القسم ١٢٩ طالبا وطالبة، وفي العام 1998/1997م التحق بالقسم ١١٢ طالبا وطالبة، وبذلك يصبح عدد طلاب القسم حاليا ٣٣٩ طالبا وطالبة. وقد تخرج من طلبة قسم المكتبات وعلم المعلومات منذ إنشائه نحو 2966 طالباً وطالبة، حتى العام الجامعي 2021/2020م (عبدالله علي الفضلي، 2022).

ويعتمد القسم النظام الفصلي في الدراسة حيث يغطي مختلف المفردات والمناهج الأساسية في مجال المكتبات والمعلومات مع مواكبة التطورات العلمية والتقنية في تقديم الخدمات المعلوماتية ومن بين الأنشطة المصاحبة للمناهج المقررة قيام الطلبة بالتدريب الميداني في مختلف مؤسسات المعلومات للاطلاع على أساليب وإجراءات العمل في تلك المؤسسات واكتساب الخبرات العملية.

وتعبيرا للمفردات والمقررات الدراسية في القسم فقد تم تأسيس مكتبة متخصصة تساند المناهج الدراسية وتقديم العديد من المواد الثقافية ذات الصلة بالوثائق والمكتبات والمعلومات، وقد قام القسم في وقت سابق بتجهيز مختبر للحاسوب وآخر للتدريب على الإجراءات الفنية المختلفة في مجال المكتبات كالفهرسة والتصنيف والتزويد وإعداد الببليوغرافيات، وخدمات التكشيف والاستخلاص، كما يصدر القسم نشرة فصلية بعنوان ((المكتبات والمعلومات))، وتهدف إلى نشر العديد من المقالات العلمية وتغطي آخر التطورات التقنية في مجال المهنة بغية التعريف وإحاطة المستفيدين والقراء بآخر المستجدات على المستويات الوطنية والقومية والعالمية، وكان القسم يعتمد على عدد من الكوادر والخبرات العربية والأجنبية، حتى عام 2011م، فقد غادر معظمهم اليمن بسبب الأحداث السياسية، إضافة إلى الكوادر الوطنية في القيام بأعمال التدريس.

الدراسة التطبيقية:

تحليل نتائج الاستبيان

خصص المحور الأول للتعرف على أنواع المكتبات ومراكز المعلومات التي أخضعت للدراسة وعددها (34) مؤسسة معلوماتية توزعت بالشكل الآتي:

- **عدد (5) مكتبات عامة، وعدد (١٢) مكتبات أكاديمية وعدد (14) مكتبات متخصصة وعدد (4) مراكز معلومات.**

أما ما يخص المحور الثاني والمتعلق بالقوى العاملة في مؤسسات المعلومات التي شملتها الدراسة فقد تبين وكما هو مبين في جدول رقم (1) أن عدد العاملين الذين يحملون مؤهلاً فوق الجامعي (دكتوراه، ماجستير، دبلوم عالي) هو (15) شخصاً بنسبة 80.8 % من مجموع العاملين في مؤسسات المعلومات التي شملتها الدراسة، أما بالنسبة لأولئك الذين يحملون مؤهلاً جامعياً (بكالوريوس أو ليسانس) فقد بلغ عددهم (٨٨) شخصاً أي بنسبة 46,8% من مجموع القوى العاملة، وبالنسبة لحملة الشهادة الثانوية فقد بلغ عددهم (66) شخصا وذلك يشكل نسبة ٣٥,١٠٪ فقط، أما العاملون الذين يحملون مؤهلات دون الثانوية العامة فقد بلغ عددهم (١٩) شخصاً فقط وهو يمثل نسبة ١٠,١١% من إجمالي عدد العاملين في المؤسسات التي أخضعت للدراسة في هذا البحث.

جدول رقم (1) توزيع القوي العاملة حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	العدد	النسبة المئوية %
فوق الجامعي	15	%7.98
جامعي	85	%46.80
ثانوية عامة فأكثر	66	%35.10
دون ذلك	19	%11.87
المجموع	**185**	**%100**

أما بالنسبة لعدد العاملين من المختصين في علوم المكتبات فقد بلغ عددهم ٢٨ شخصا من إجمالي القوى العاملة ويمثلون نسبة 15.9% فقط وموزعين على النحو التالي:

- الذين لديهم مؤهل فوق الجامعي بلغ عددهم (4) أشخاص فقط ويعملون في أربع مكتبات مختلفة ويشكلون نسبة ٢,١٣٪ من مجموع القوى العاملة في المؤسسات التي شملتها الدراسة. أما عدد العاملين الذين لديهم مؤهل جامعي في مجال المكتبات والمعلومات، فقد بلغ عددهم (65) شخصاً وهو ما يشكل نسبة 35.1% [4].
- أما الفئة الثالثة والمتعلقة بالعاملين ممن لديهم دورات تدريبية مكثفة تزيد مدتها عن شهر فقد بلغ عددهم (١٧) شخصا وهو ما يمثل نسبة ٩,٠٤% من مجموع العاملين في مؤسسات المعلومات اليمنية التي أُخضعت للدراسة. وتجدر الملاحظة إلى أن عدد العاملين ممن لديهم إلمام في مجال المكتبات والمعلومات لايزال أقل بكثير من الأعداد المطلوبة لتسيير العمل في المكتبات ومراكز المعلومات التي أخضعت للدراسة.

جدول رقم (٢) توزيع القوى العاملة حسب التخصص العلمي في مجال علم المكتبات والمعلومات

المستوى التعليمي	العدد	النسبة المئوية بالنسبة للمتخصصين
فوق الجامعي	4	%14.28
جامعي	7	%25
لديهم دورات تدريبية	17	%60.71
المجموع	**28**	**%100**

4 لأن معظم المتخرجين من قسم المكتبات بجامعة صنعاء لا يعملون في مجال التخصص نتيجة لعدم حصولهم على تأهيل وتدريب جيد وانخفاض الأجور وعدم اهتمام الدولة بتوزيعهم على المكتبات ومراكز المعلومات.

أما بالنسبة للمحور الثالث والمتعلق بالمجموعة المكتبية، فيلاحظ أن هناك مؤسسة واحدة من المكتبات ومراكز المعلومات التي أخضعت للدراسة تتوافر فيها أوعية المعلومات من كتب ودوريات وأقراص مكتنزة، كما يتضح جليا أن غالبية المكتبات ومراكز المعلومات تهتم باقتناء الكتب ضمن مجاميعها ، حيث بلغ عددها (٣٢) مكتبة أي بنسبة 94.62% من إجمالي مؤسسات المعلومات التي تمت دراستها.

كما يلاحظ أن هناك (٢١) مكتبة ومركز معلومات، قد اشتملت مقتنياتها على الكتب والدوريات والنشرات، وتمثل هذه نسبة 76.47% من إجمالي المكتبات.

وأن هنالك فقط (٣) مكتبات قد احتوت ضمن مجاميعها على أشرطة ميكروفيلم وميكروفيش أي بنسبة ٨,٨٢٪ من إجمالي المكتبات ومراكز المعلومات.

أما بالنسبة لأشرطة الفيديو فإن هناك (٩) مكتبات تحتوي ضمن مجاميعها على هذه الأشرطة وتمثل نسبة 26.47% من إجمالي مؤسسات المعلومات التي تمت دراستها.

واتضح أيضا أن (١٠) من هذه المكتبات تضم بين مجاميعها أقراص مكتنزة وتمثل هذه نسبة ٢٩,٤١ % من إجمالي المكتبات ومراكز المعلومات، كما أن هناك مكتبة واحدة، وتمثل نسبة ٢,٩٤% قد ضمت مجاميعها أشكالاً أخرى من مصادر المعلومات، هي الأشرطة الصوتية.

أما بالنسبة للسؤال الخاص بتحديد درجة النقص في المجموعات المتوافرة فيتضح كما هو مبين في الجدول رقم (٣) أن الإجابات كانت موزعة على النحو التالي: أفادت مكتبة واحدة بعدم وجود أي نقص في مجموعاتها، كما أفادت (١٧) مكتبة بوجود نقص قليل في مجموعاتها ونسبة هذه المكتبات 2.94%من إجمالي المكتبات ومراكز المعلومات التي أخضعت للدراسة كما يتضح أيضا بأن (14) مكتبة أي ما يعادل 38.24 % تعاني من نقص كبير في مجموعاتها .

جدول رقم (3) درجة النقص في المجموعات

الدرجة	العدد	النسبة المئوية %
لا يوجد	1	%2.94
قليل	12	%35.29
متوسط	5	%14.70
كبير	14	%41.17
بدون إجابة	2	%5.88
المجموع	**34**	**%100**

أما بالنسبة لمدى انتظام أعمال التزويد في مؤسسات المعلومات التي شملتها الدراسة وكما يتضح من الجدول رقم (4) نجد أن أعمال التزويد منتظمة لدي (٧) من هذه المؤسسات، وأن ذلك يمثل نسبة 2.59% وأن أعمال التزويد منتظمة إلى حد ما في (٩) من هذه المكتبات وأنها تمثل نسبة 26.46% وأن أعمال التزويد غير منتظمة لدي الغالبية العظمي وعدها (١٨) مكتبة ومركز معلومات وتمثل نسبة 52.94% من إجمالي المكتبات ومراكز المعلومات التي تمت دراستها.

جدول رقم (4) مدى انتظام أعمال التزويد

درجة الانتظام	العدد	النسبة المئوية %
منتظم	7	%20.59
منتظم إلى حد ما	9	%26.47
غير منتظم	18	%52.94
المجموع	**34**	**%100**

وعند الاستفسار من خلال السؤال رقم (١٢) حول الجهة المسؤولة عن اختيار أوعية المعلومات أفادت (14) مكتبة ومركز معلومات أي بنسبة 41,١٨% أن مسؤولية الاختيار تقع على إدارة المكتبة، كما ذكرت (5) مكتبات أي بنسبة ١٩,٧٪ بأن مسؤولية الاختيار تقع على عاتق لجنة خاصة بالمؤسسة المعنية، كما ذكرت (٩) مكتبات، ومركز معلومات، بأن مسؤولية اختيار أوعية المعلومات تقع ضمن اختصاص أعضاء هيئة التدريس ومسؤولي المكتبات في تلك المؤسسات والتي هي في الغالب مؤسسات أكاديمية، وتمثل هذه نسبة 26.74% من إجمالي المكتبات ومراكز المعلومات التي أُخضعت للدراسة.

أما فيما يتعلق بالمحور الرابع والخاص بالأعمال الفنية في المكتبات من فهرسة وتصنيف الأوعية المعلومات فقد أفادت (٢٠) مكتبة من مؤسسات المعلومات التي تمت دراستها، وتمثل نسبة 88.23% بأنهم يقومون بفهرسة وتصنيف، أوعية المعلومات في مؤسساتهم، كما أفادت (3) مكتبات أي بنسبة 8.82% بأنهم يقومون بأعمال الفهرسة، والتصنيف، وقد أمتنعت واحدة عن الإجابة على هذا السؤال.

وفيما يتعلق بأنواع الفهارس المستخدمة في المكتبات ومراكز المعلومات التي شملتها هذه الدراسة فقد تبين وكما هو موضح في الجول رقم (5) أن هناك (14) مكتبة ومركز

معلومات أي بنسبة 41,18% تستخدم ثلاثة أنواع من الفهارس هي (مؤلف، عنوان، موضوع وأن هنالك (٧) مكتبات أي بنسبة 20.59% تستخدم نوعين من الفهارس (مؤلف ، عنوان)، وأن هناك مكتبتين فقط وتمثل ٥,٨٨ % من إجمالي مؤسسات المعلومات التي أخضعت للدراسة تستخدم نوعين من الفهارس هما مؤلف وموضوع، وأن هنالك مكتبة واحدة وتمثل نسبة 8.94% تكتفي باستخدام فهرس واحد بالمؤلفين ، كما تبين أن هنالك (6) مكتبات وتمثل نسبة ١٧,٦٥ % تكتفي باستخدام فهرس بالعناوين ، وأن هنالك مكتبة واحدة تستخدم فهارس بالعنوان والموضوع، كما أن هنالك (٣) مكتبات ونسبتها ٨,٨٢٪ لم تذكر أي إجابة.

وقد أشارت مكتبتان إلى استخدامهما للمكانز في أعمال الفهرسة ، حيث أفادت إحداهما باستخدامها للمكنز العربي للطفولة لهذا الغرض وتستخدم الأخرى مكنز الجامعة لتنظيم البيانات والمعلومات اللازمة لتسيير أعمالها، وبتقديرنا فإن استخدام مثل هذه المكانز يتيح للمستفيد سهولة الوصول إلى المعلومات التي يريدها.

جدول رقم (5) أنواع الفهارس المستخدمة في المكتبات ومراكز المعلومات

نوع الفهرس	العدد	النسبة المئوية
مؤلف، عنوان، موضوع	14	%41.18
مؤلف عنوان	7	%20.59
مؤلف موضوع	2	%5.88
مؤلف	1	%2.94
عنوان	6	%17.65
عنوان، موضوع	1	%2.94
بدون إجابة	3	%8.82
المجموع	**34**	**%100**

وعند الاستفسار عن أشكال الفهارس المستخدمة في المكتبات ومراكز المعلومات التي أخضعت للدراسة تبين لنا وكما هو موضح بالجدول رقم (6) أن هنالك (١٨) مكتبة ومركز معلومات أي بنسبة 47.5% من إجمالي المكتبات موضوع الدراسة تستخدم الفهرس البطاقي، وأن هنالك (٧) مكتبات أي بنسبة 20.59% تستخدم الفهرس المطبوع. كما تبين أن مكتبية واحدة تستخدم فهرس ميكروفيلمي، وأفادت مكتبة أخرى باستخدامها لشكلين من الفهارس

هما (فهرس الكتروني بالإضافة إلى الفهرس المطبوع). كما تبين أن هنالك (6) مكتبات أي بنسبة ١٧,65 % من إجمالي المكتبات ومراكز المعلومات التي أخضعت للدراسة لم تجب عن هذا السؤال. ومن خبرة الباحث في هذا المجال يمكننا القول أن مثل هذه المكتبات ليس لديها أي شكل من أشكال الفهارس.

أما بالنسبة للسؤال رقم (16) والخاص بأنواع نظم التصنيف المستخدمة في هذه المكتبات، فقد اتضح وكما هو مبين في الجدول رقم (٧) أن هناك (24) مكتبة ومركز معلومات أي بنسبة ٧٠,59% يستخدمون نظام تصنيف ديوي العشري من بينها مكتبة واحدة تستخدم إضافة إلى تصنيف ديوي، تصنيف مكتبة الكونجرس، ومكتبة أخرى تستخدم التصنيف العشري العالمي إضافة إلى تصنيف ديوي العشري. وتبين أن هنالك (١٠) مكتبات ومركز معلومات ونسبتها ٢٩,41% من إجمالي المكتبات موضوع الدراسة قد تركت السؤال بدون إجابة، باعتقادنا أن هذه المكتبات تستخدم أي نظام تصنيف.

جدول رقم (٧) نظام التصنيف المستخدم

نظام التصنيف	العدد	النسبة المئوية %
تصنيف ديوي العشري	24	%70.59
تصنيف مكتبة الكونجرس	1	%2.94
التصنيف العشري العالمي	1	%2.94
بدون إجابة	10	%29.41
المجموع	**34**	**%100**

أما بالنسبية للمحور الخاص والمتعلق بالميزانية المخصصة لمؤسسات المعلومات فقد أفادت (٧) مكتبات أي نسبة ٢٠,٨٪ بأن لديها ميزانية مستقلة خاصة بالمكتبة، كما أفادت (٢٥) مؤسسة معلوماتية أي بنسبة ٧٣,52٪ من المكتبات ومراكز المعلومات التي تمت دراستها بأن ليس لديها ميزانيات خاصة بها وإنما يخصص لها جزء من ميزانية المؤسسة الأم.

أما بالنسبة للسؤال رقم (١٨) والخاص بتحديد المبلغ الإجمالي للميزانية وأوجه الصرف المختلفة، فقد حصلنا على ثلاث إجابات فقط من مجموع المكتبات السبع التي ذكرت بأن لديها ميزانية مستقلة. وهنا تجدر الإشارة إلى أن إحدى هذه المكتبات الثلاث هي مكتبة المجلس الثقافي البريطاني، أما المكتبة الثانية فقد بنت توزيعها الميزانية على خطة مقترحة وغير

مقرة من الجهات المعنية أما المكتبة الثالثة فقد حددت مبلغا ضئيلا لا يسمح بشراء سبعة كتب أو الاشتراك في دورية واحدة.

وتأسيسا على ما تقدم يلاحظ جليا أن الإدارات العليا التي تتبعها هذه المكتبات ومراكز المعلومات لا توليها الاهتمام الكافي عن طريق رصد المبالغ المالية التي تؤمن توفير الاحتياجات الأساسية لهذه المكتبات ومراكز المعلومات . وتجعلها قادرة على المواكبة والتطوير والنمو.

أما بالنسبة للمحور السادس والخاص بخدمات المستفيدين فقد أجابت (28) مكتبة ومركز معلومات تمثل نسبة ٨٢,٣٥٪ من إجمالي المكتبات ومراكز المعلومات موضوع الدراسة بأن المستفيدين من خدماتها، هم الأساتذة التدريسيين والباحثين والطلاب والموظفين. كما أفادت (٣) منها أي بنسبة ٨,٨٢٪ بأن المستفيدين من خدماتها هم شركات الاستثمار ورجال الأعمال والباحثين، وأفادت، مكتبة واحدة هي مكتبة (مجلس النواب) بأن المستفيدين من خدماتها هم، أعضاء المجلس والموظفين والعاملين به ، أما المكتبة الصوتية بالإذاعة اليمنية فقد ذكرت بأنها تقدم خدماتها للمذيعين ومقدمي البرامج وغيرهم من العاملين بالإذاعة.

أما بالنسبة للسؤال رقم (٢٠) والذي خصص لمعرفة ما إذا كانت المؤسسة تتبع نظاما لإعارة مقتنياتها، فقد أجابت معظم المكتبات وعددها (24) مكتبة أي بنسبة ٧٠,59% بأن لديها نظاما للإعارة، كما أفادت (6) مكتبات أي بنسبة ١٧,60% بعدم وجود نظام للإعارة الخارجية، وأن خدماتها مقصورة على أعمال الإعارة الداخلية فقط، وقد أعيدت أربعة استبيانات بدون إجابة ونسبتها 11.67% من مجموع المكتبات التي تمت دراستها.

وفي الإجابة عن السؤال رقم (٢١) المتعلق بنظام الإعارة المتبع. فقد أفادت غالبية هذه المكتبات وعددها (24) أي بنسبة ٧٠,59% بأنها تستخدم لوائح داخلية مكتوبة لتنظيم أعمال الإعارة بها، كما أفادت (٣) مكتبات أي بنسبة ٨,٨٢% بأنه ليس لديها لوائح داخلية مكتوبة لتنظيم أعمال الإعارة، وإنما يتم التعامل وفقا لتقاليد موروثة وتعليمات الإدارة المتعلقة بهذا الموضوع. وقد أعادت (٧) مكتبات ردودها دون الإجابة على هذا السؤال ونسبتها 20.59% من إجمالي المكتبات ومراكز المعلومات التي أخضعت للدراسة.

وفي الإجابة عن السؤال رقم (٢٢) الخاص باشتراك مؤسسات المعلومات، هذه في نظام تبادل الإعارة بين المكتبات، فقد تبين أن معظم هذه المكتبات وعددها (26) مكتبة وتمثل

76.47% من إجمالي المكتبات موضوع الدراسة لا تشترك في أي نظام لتبادل الإعارة بين المكتبات. كما أفادت (5) مكتبات أي بنسبة 14.71% بأنها تستخدم نظام الإعارة بين المكتبات وأنها تتعامل به، ولكن في حدود ضيقة، وفي اعتقادنا أن هذه المكتبات ومراكز المعلومات ترغب في الاشتراك في نظام الإعارة بين المكتبات ومستعدة للمشاركة فيه، وإنما تحتاج إلى وجود اللوائح والقواعد المنظمة لذلك.

أما المحور السابع والخاص بتقنية المعلومات، فيتضح بأن هنالك (13) مكتبة ومركز معلومات وتمثل نسبة٣٨,٢٤% تستخدم الحواسيب في أعمالها، وأن هنالك (١٩) مكتبة ومركز معلومات أي بنسبة ٥٥,٨٨% من إجمالي المكتبات موضوع الدراسة لم تبدأ بعد في استخدام الحواسيب في أعمالها، كما أن مكتبتين قد تركتا السؤال بدون إجابة.

وبالنسبة للسؤال رقم (24) والمتعلق بطلب المعلومات وعن نوع وحجم الحاسوب، المستخدم لدى هذه المكتبات، فقد تبين أن (١١) مكتبة ومركز معلومات تستخدم حواسيب Microcomputers من نوع IBM أو متوافقة معها، وهنالك مركز معلومات واحد وهو مركز توثيق المعلومات الزراعية يستخدم حاسوب من نوع HP ❸❶❶❶ ولم تحدد مكتبة واحدة نوع وحجم الحاسوب المستخدم لديها.

أما فيما يتعلق بالسؤال رقم (25) والخاص بالمصغرات الفيلمية المتوافرة في المؤسسات المشمولة بهذه الدراسة، فقد أفادت أربع مكتبات فقط وتمثل 11.76% من إجمالي المكتبات بأنها تستخدم المصغرات الفيلمية في أعمالها. وقد تبين أن هنالك مكتبة واحدة فقط تستخدم الميكروفيلم والميكروفيش ومكتبتان تستخدمان الميكروفيش فقط، أما المكتبة الرابعة فتستخدم فقط الميكروفيلم في أعمالها فيما يخص الوثائق القديمة، وفيما يتعلق بالسؤال رقم (26) والخاص بتحديد فاعلية استخدام كل من الحاسوب والمصغرات الفيلمية في المكتبات التي تستخدم هذه التقنيات وكما هو مبين في الجدول رقم (٨) فقد أشارت (٨) مكتبات من إجمالي المكتبات التي تستخدم هذه التقنية وعددها (١٣) مكتبة وتمثل نسبة 61.54% بأن فاعلية استخدامها للحواسيب ترقى إلى درجة جيد جدا وأفادت مكتبة واحدة بأن فاعلية استخدامها لديها في مستوى الجيد، كما حددت (٣) مكتبات فاعلية استخدامها للحواسيب بتقدير متوسط.

جدول رقم (٨) فاعلية استخدام الحاسوب من وجهة نظر المكتبات

درجة الفاعلية	العدد	النسبة المئوية%
جيد جدا	8	%61.53
جيد	1	%7.69
متوسط	3	%23.07
بدون إجابة	1	%7.69
المجموع	**13**	**%100**

وهذه النتيجة تدل على أن معظم المكتبات التي تستخدم تقنية الحاسوب في أعمالها راضية جدا عن أداء هذه التقنية. .

أما بالنسبة للمصغرات الفيلمية فقد اتضح أن مكتبة واحدة هي مكتبة المركز الوطني للوثائق بصنعاء أبدت رضاها عن فاعلية استخدام هذه المصغرات وقدرت ذلك بدرجة جيد جداً.

أما الثلاث مؤسسات الأخرى التي تستخدم المصغرات الفيلمية في أعمالها فقد قدرت فاعلية الاستخدام بدرجة متوسطة، وهذا دليل على عدم رضا الغالبية العظمى عن هذه التقنية.

أما بالنسبة للمحور الثامن والخاص بتحديد موقف المكتبات موضوع الدراسة تجاه نظام معلومات وطني في اليمن، فقد تبين أن أغلبية هذه المكتبات ومراكز المعلومات وعددها (26) مكتبة وتمثل نسبة 76.47% قد أيدت استعدادها لمشاركة مصادر المعلومات التي تقتنيها مع المكتبات الأخرى داخل اليمن. كما أبدت (6) مكتبات ومركز معلومات أي بنسبة ١٧,٦٥% عدم استعدادها لمشاركة مصادر المعلومات التي لديها مع غيرها.

وفي الإجابة عن السؤال رقم (٢٨) والخاص بالإفادة عن الرغبة في الانضمام إلى نظام معلومات خاص باليمن، فقد تبين اجماع كافة المكتبات ومراكز المعلومات على توفر الرغبة للانضمام لمثل هذا النظام.

وحينما طلبنا من تلك المؤسسات في السؤال رقم (٢٩) تحديد نوع نظام المعلومات الذي يفضلونه ويرغبون في الانضمام إليه، فقد اتضح لدينا بأن هنالك (١٩) مكتبة ومركز معلومات أي بنسبة ٥٥,٨٨٪ يفضلون الانضمام في نظام وطني للمعلومات، وأن (١٢) مكتبة

أي بنسبة ٣٥,٣١٪ يرغبون الانضمام لنظام معلومات خاص وله علاقة بمجال اختصاص المؤسسة المعنية ولم تحدد ثلاث مكتبات موقفها من هذا الموضوع.

أما بالنسبة للمحور العاشر والذي خُصص للتعرف على المشكلات والمعوقات التي تعاني منها المكتبات ومراكز المعلومات التي أخضعت للدراسة، فقد أفادت (٢٧) مكتبة ومركز معلومات أي بنسبة (٧٩,٤١%) من إجمالي المكتبات ومراكز المعلومات بأنها تعاني من المشكلات التالية:

أ- عدم توافر متخصصين في مجال المكتبات والمعلومات.

ب- عدم توافر البرامج والدورات التدريبية لتطوير قدرات ومهارات العاملين.

ج- ضآلة المكافآت والحوافز المشجعة على الابداع في العمل.

كما أفادت (24) مكتبة ومركز معلومات أي بنسبة 70.8% بأنها تعاني من مشكلة عدم توافر أدوات ومعدات وأجهزة مناسبة، وقد أشارت (٢٣) مكتبة ومركز معلومات أي بنسبة 67.65% بأن عدم توافر الإمكانات المالية المناسبة يمثل عائقا لها وتعرقل تطورها. وقد ذكرت (٢٠) مكتبة ومركز معلومات أي بنسبة 58.82% بأنها تعاني من مشكلة عدم توافر المبنى المناسب لاحتواء هذه المكتبات ومراكز المعلومات. وقد ذكرت (١٩) مكتبة ومركز معلومات والتي تمثل نسبة ٥٥,٨٨٪ من إجمالي المكتبات ومراكز المعلومات التي أفادت (14) مكتبة بأن عدم ملائمة موقع المكتبة أو المركز يمثل أحد المشاكل التي تعاني منها هذه المكتبات. وقد أشارت (٨) مكتبات أي بنسبة ٢٣,٥٣٪ من إجمالي المكتبات ومراكز المعلومات التي أخضعت للدراسة بأن قلة عدد ساعات فتح المكتبة أو المركز، يعتبر عائقا لها ويعرقل تقديمها الخدمات، وإضافة إلى ما سبق فقد تمت الإشارة من قبل بعض المكتبات إلى وجود عدد من المشكلات والمعوقات الأخرى والمتمثلة فيما يلي:

أ. تدني الوعي المكتبي وعدم تقدير أفراد المجتمع للدور الذي تلعبه المكتبة في حياتهم.

ب. عدم اهتمام القيادات الإدارية بالمكتبة وعدم أدراكهم لأهمية المعلومات التي يمكن أن توفرها لهم المكتبة.

ج. استمرار تغيير مسؤولي المكتبات وقلة خبرتهم في مجال المكتبات والمعلومات.

د. تدني الوعي المكتبي وعدم تقدير أهمية المكتبة ونظم المعلومات.

الاستنتاجات والتوصيات

أولا: الاستنتاجات

أسفرت الدراسة الحالية عن النتائج التالية:

1. وجود نقص شـديد. في أعداد المكتبات ومراكز المعلومات الموجودة في اليمن فالباحث قد شـخص فقط (47) مكتبة ومركز معلومات، وزع عليها الاسـتبيان الخاص بهذه الدراسـة وهذا عدد ضـئيل جدا وفقا للمعايير الدولية ذات العلاقة بهذا الشـأن ولا ينسـجم إطلاقا مع بلد تعداد نفوسه يزيد عن 26 مليون نسمة يتوزعون على 22 محافظة.
2. إن مؤسـسـات المعلومات اليمنية تعاني من النقص الشـديد في عدد العاملين في المكتبات ومراكز المعلومات بشـكل عام، إضـافة إلى أن نسـبة كبيرة من القوى العاملة في هذه المؤسسات غير متخصصة في مجال المكتبات والمعلومات، ويتضح أن هنالك ندرة بالنسبة للمتخصـصـين، حيث أظهرت نتائج هذه الدراسـة أن هناك فقط (4) أفراد ممن يحملون مؤهـل فوق الجـامعي و(65) أفراد ممن يحملون بـالبكـالوريوس في مجـال المكتبـات والمعلومات.
3. إن المكتبات ومراكز المعلومات اليمنية تعاني من نقص شديد في مجموعاتها المكتبية، فقد تبين من خلال الدراسـة أن أكبر مكتبة في اليمن هي مكتبة جامعة صـنعاء التي تتكون من مكتبة مركزية وعدد من المكتبات الفرعية مجموعاتها المكتبية لا تزيد عن نصـف مليون عنوان.
4. إن معظم المكتبات ومراكز المعلومات تهتم باقتناء الكتب والدوريات، أما الأشـكال الأخرى من أوعيـة المعلومـات وخـاصـة الإلكترونيـة منهـا فتكـاد لا تتوفر إلا في (4) مكتبـات من مؤسسات المعلومات التي شملتها الدراسة أي بنسبة 11.67%.
5. أظهرت الدراسـة أن هناك قصـوراً كبيراً في القيام بالأعمال الفنية حيث يوجد عدد كبير من المكتبات ومراكز المعلومات اليمنية لا تقوم بالعمليات الفنية من فهرسـة وتصـنيف، وفقا للقواعـد والتقنيـات العربيـة والـدوليـة في هـذا المجـال، وأن بعض من هـذا المكتبـات تكتفي بإعداد فهرس المؤلفين فقط. كما أن هنالك مكتبات لا تقوم بأي عملية تصـنيف لمقتنياتها، ويلاحظ أيضـا أن الفهرس البطاقي هو الشـكل السـائد بالنسـبة للمكتبات التي أعدت فهارس لتمثيل مجموعاتها المكتبية، كما أن اسـتخدام الحاسـوب في العمليات

الفنية لا يزال في مراحله الأولى بالرغم من المحاولات التي تقوم بها بعض المكتبات ومراكز المعلومات اليمنية بغرض الاستفادة من الحاسوب في الأعمال الفنية.

6. تبين أن غالبية المكتبات ومراكز المعلومات اليمنية ليست لديها ميزانيات مستقلة، وإنما تعتمد في التمويل على المؤسسة الأم، كما أظهرت الدراسة بأن المبالغ المخصصة للمكتبات ومراكز المعلومات كميزانيات سنوية، هي مبالغ زهيدة ولا تتناسب مع احتياجات ومتطلبات تلك المكتبات ومراكز المعلومات.
7. تبين من الدراسة أن الخدمات المقدمة للمستفيدين تقتصر على خدمات الإعارة، وقد اتضح لدينا أن خدمات المعلومات من إحاطة جارية وبث انتقائي للمعلومات وبحث ببليوغرافي وتبادل الإعارة بين المكتبات... إلخ تكاد تكون منعدمة في المكتبات ومراكز المعلومات التي أخضعت للتحليل في هذه الدراسة.
8. وبالنسبة لتقنية المعلومات فقد تبين أن هنالك مجموعة من المكتبات ومراكز المعلومات اليمنية وعددها (١٣) وحدة من مؤسسات المعلومات التي شملتها الدراسية لديها تجارب في التعامل مع الحاسوب في أعمالها وأن بعضاً منها قد قطع شوطا طيبا في هذا المضمار والبعض الآخر لا يزال في المراحل الأولى.
9. يلاحظ أن هنالك ندرة في قواعد البيانات التي تخدم احتياجات المستفيدين الحقيقية والقادرة على التعامل بكفاءة مع هذه التقنيات، وبالرغم من ارتباط بعض هذه المكتبات بشبكة ال TNTEPNET الا أننا لاحظنا عدم قدرة هذه المؤسسات على الإفادة الفعالة من إمكانات هذه الشبكة.
10. يلاحظ غياب دور النظام الوطني للمعلومات الذي يستطيع أن يعمل على التنسيق بين المكتبات ومراكز المعلومات اليمنية وتنظيم أوجه التعاون فيما بينها، وجدير بالذكر فإن الدراسة قد بينت أن العديد من المكتبات اليمنية التي شملتها الدراسة عبرت عن الحاجة لمثل هذا النظام واستعدادها لأن تكون جزءا منه، كما أن العديد من هذه المؤسسات لا تمانع في مشاركة مصادرها مع المكتبات الأخرى.
11. لقد بينت هذه الدراسة بأن المكتبات ومراكز المعلومات التي أخضعت للدراسة غير مشتركة في أي من الجمعيات والاتحادات الوطنية والعربية والدولية العاملة في مجال المكتبات والمعلومات.

12. كما أظهرت الدراسة بأن أبرز المعوقات والمشكلات التي تعاني منها مراكز المعلومات والمكتبات اليمنية، إضافة إلى ما تقدم ذكره هي:

- تدني الوعي بأهمية المعلومات في جميع الأنشطة ومجالات الحياة المختلفة.
- عدم إيلاء الوثائق والمخطوطات الأهمية التي تستحقها وتأمين مستلزمات جمعها وتنظيمها وتيسير سبل الإفادة منها.
- إن متخذي القرار لا يعتمدون في كثير من الأحيان على المعلومات الدقيقة والمناسبة، لاتخاذ قراراتهم نتيجة لعدم توفر المعلومات ويرجع السبب في ذلك من ناحية إلى حداثة بعض مراكز المعلومات المتخصصة، وعدم وجود مراكز قطاعية من ناحية أخرى.
- إن العديد من المباني المخصصة للمكتبات ومراكز المعلومات غير مناسبة ولا تتوافر فيها المواصفات والمعايير اللازمة فضلا عن أن الكثير منها لا تتمتع بالموقع المناسب داخل المؤسسة الأم.
- افتقار العديد من المكتبات ومراكز المعلومات إلى اللوائح التنظيمية والسياسة المكتوبة اللازمة لتأدية هذه المؤسسات لأعمالها، على سبيل المثال لا الحصر غياب التوصيف الوظيفي واللوائح الإجرائية والتعليمات المنظمة للأعمال اليومية في هذه المكتبات.
- افتقار العديد من المكتبات ومراكز المعلومات اليمنية الى الأجهزة والمعدات والأدوات اللازمة لتسيير أعمالها.
- أن عملية إعداد وتأهيل القوى العاملة اللازمة لقطاع المكتبات والمعلومات تقتصر حالياً على قسم مختص واحد هو قسم المكتبات وعلم المعلومات في كلية الآداب بجامعة صنعاء، وهذا القسم هو بحاجة ماسة إلى الكثير من المستلزمات البشرية والتقنية وليس بمقدور هذا القسم تلبية كافة احتياجات مؤسسات المعلومات اليمنية من الكوادر المؤهلة المحدودة إمكانياتها، كما أن هنالك حاجة ماسة إلى البرامج والدورات التدريبية اللازمة لتطوير قدرات ومهارات العاملين في المؤسسات المعلوماتية اليمنية ضمن أنشطة التعليم المستمر أثناء الخدمة.
- إن مرتبات العاملين في هذا القطاع هي مرتبات، غير مجزية ولا تشجع على الاستقرار الوظيفي مما يجعل الكثير من الكفاءات في هذا القطاع تهجر العمل فيه إلى مجالات

أخرى تؤمن مدخولات مادية أفضل، كما أن غياب المكافآت والحوافز التشجيعية قد أدى إلى عدم الإبداع في مجالات العمل المختلفة في هذا القطاع.

- يفتقر العاملون في مؤسسات ومراكز المعلومات في اليمن إلى الإحاطة بأخلاقيات المعلومات وأخلاقيات المهنة وهي التي تبين وتنظم وتضبط السلوك البشري وعلاقة ذلك بالمؤسسات المعلوماتية وكيفية التعامل مع زملاء العمل وضوابط وقواعد خدمة المستفيدين من خلال التعامل الراقي في تقديم خدمات المعلومات، وحماية الملكية الفكرية والخصوصية في عصر البيئة الرقيمة وتقنية الاتصالات.

ثانياً. التوصيات:

من خلال الدراسات المتأنية للاستنتاجات التي خرج بها الباحث من هذه الدراسة وكمحاولة متواضعة لاقتراح الحلول المناسبة لتلك المشكلات والمعوقات التي تم تشخيصها في هذه الدراسة، يرى الباحث تقديم التوصيات والمقترحات التالية:

1. دعوة الجهات المعنية في اليمن والتي لها علاقة أو ارتباط بموضوع المكتبات والمعلومات إلى الاهتمام بهذه المؤسسات ودعمها بالإمكانات والمستلزمات التي تؤمن قيامها بالواجبات والمهام المنوطة بها على أفضل وجه.
2. يدعو الباحث رئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء إلى ضرورة التوجيه باتخاذ ما يلزم من أجل إنشاء وتأسيس مركز معلومات في كل وزارة وهيئة ليتولى مهمة تجميع وإعداد وتنظيم البيانات والمعلومات التي تحتاجها تلك الوزارات والهيئات في إعداد برامجها وخططها وتسيير أعمالها، نظرا لما للمعلومات من أهمية فائقة في اتخاذ قرارات سليمة تساعد على إيجاد تنمية حقيقية.
3. ولتلافي النقص الشديد في أعداد المكتبات العامة الذي شخصته هذه الدراسة يدعو الباحث وزارة الثقافة والسياحة إلى العمل على إنشاء مكتبات عامة في جميع محافظات الجمهورية وبأعداد تتناسب مع الكثافة السكانية لكل محافظة، بحيث يتم الأخذ في الاعتبار المعايير والمواصفات الدولية المتعلقة بإنشاء المكتبات العامة.
4. ومن أجل النهوض بقطاع المكتبات والمعلومات، يرى الباحث ضرورة الإسراع في تأسيس هيئة وطنية للمكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات، ويتم ربط هذه الهيئة بالسلطات العليا في الدولة لتمكينها من القيام بواجباتها بطريقة سليمة وفعالة.

5. ضرورة الإسراع في صياغة سياسة وطنية للمعلومات تمثل توجه الدولة اليمنية، وتشتمل على توضيح البنية القانونية لأجهزة المعلومات وتنظم العلاقة فيما بينها وتتولى تحديد الأولويات والاحتياجات الملحة لتحقيق التنمية
6. ضرورة العمل على إيجاد الأسلوب الأمثل لربط جميع المكتبات ومراكز المعلومات اليمنية مع بعضها البعض ضمن نظام وطني للمعلومات، قادر على تطوير وتنمية هذا القطاع.
7. ولسد النقص الكبير في القوى العاملة المتخصصة، يدعو الباحث المجلس الأعلى للجامعات والجهات ذات العلاقة إلى ضرورة الاهتمام بإعداد القوى العاملة والمتخصصة في مجال المكتبات والمعلومات، وذلك عن طريق تأسيس أقسام مكتبات ومعلومات في الجامعات اليمنية لتتولى إعداد وتأهيل الكوادر المطلوبة ورفد تلك الأقسام بالكوادر والخبرات والأجهزة والمعدات التي تؤمن تخريج الكفاءات القادرة على تسيير العمل في مؤسسات المعلومات اليمنية ومواكبة المستجدات والتطورات في هذا المجال.

وبهذا الصدد يدعو الباحث جامعة صنعاء إلى الاهتمام بالقسم الوحيد في الجمهورية اليمنية المختص بعلم المكتبات والمعلومات وتأمين كافة المستلزمات الضرورية لتمكينه من رفد سوق العمل بالمختصين القادرين على مواكبة التطورات والمستجدات على المستويين العربي والعالمي في هذا المجال.

8. ضرورة زيادة العمل على المجاميع المكتبية في المكتبات ومراكز المعلومات، اليمنية وفقا للمعايير والتقنيات الدولية المتعلقة بالمجموعات، لكي تستطيع هذه المؤسسات تقديم الخدمات المطلوبة منها على أكمل وجه.
9. ضرورة الاهتمام بتنويع أشكال أوعية المعلومات في المكتبات ومراكز المعلومات، وعدم الاقتصار على الكتب والدوريات، بالإضافة إلى الاشتراك في الدوريات الإلكترونية العربية والأجنبية.
10. دعوة المكتبات ومراكز المعلومات إلى ضرورة الالتزام بالتقنيات والمعايير العربية والدولية في أعمالها الفنية بشكل عام وفي أعمال الفهرسة والتصنيف بشكل خاص.
11. دعوة مؤسسات المعلومات اليمنية إلى ضرورة توظيف تقنيات المعلومات في خدماتها، والعمل على الإفادة من الخدمات والمعطيات التي تقدمها شبكة الإنترنت.
12. دعوة الجهات ذات العلاقة إلى ضرورة اعتماد ميزانيات مستقلة للمكتبات ومراكز المعلومات، وأيضا العمل على زيادة المخصصات الممنوحة لهذه المؤسسات.

13. دعوة المنظمات والمؤسسات العربية والإسلامية والدولية التي تعني بشؤون الثقافة والعلوم، وغيرها من المؤسسات ذات العلاقة إلى تقديم المنح والدعم المالي للمساهمة في دعم وإنشاء وتطوير مؤسسات المعلومات اليمنية.
14. دعوة الجهات المعنية إلى ضرورة إبعاد مؤسسات المعلومات عن الروتين المالي المعقد مع أهمية معاملتها بطريقة مرنة تمكنها من اقتناء أوعية المعلومات مباشرة عند الحاجة اليها. كما ندعو إلى ضرورة منح مسؤولي المكتبات ومراكز المعلومات صلاحيات مباشرة في الصرف يتم تحديدها وفقا لنوع وحجم المكتبة.
15. ضرورة تنشيط خدمات المعلومات من إحاطة جارية وبث انتفائي للمعلومات، وخدمات البحث المباشر، وغيرها من الخدمات التي تساعد على تقديم مستوى أفضل من خدمات المعلومات للمستفيدين.
16. يحث الباحث المختصين في مجال المعلومات وكذا الجهات المعنية على ضرورة الاهتمام بإجراء الدراسات التقويمية لمستوى الخدمات المعلوماتية التي تقدمها المكتبات ومراكز المعلومات اليمنية.
17. الاهتمام بتنشيط أعمال تبادل الإعارة بين المكتبات ومراكز المعلومات اليمنية، والعمل على إنشاء اللوائح المنظمة لذلك.
18. دعوة المختصين والعاملين في مجال المكتبات والمعلومات في اليمن إلى العمل على تأسيس جمعية للمكتبات والمعلومات اليمنية.
19. دعوة المكتبات ومراكز المعلومات اليمنية وكذا المختصين في هذا المجال إلى ضرورة الانضواء في الجمعيات والاتحادات المتخصصة على المستويين العربي والدولي.
20. دعوة الجهات المعنية، والمسؤولة عن المكتبات ومراكز المعلومات، إلى ضرورة الإسراع في إعداد اللوائح والأنظمة اللازمة والتي من شأنها تسيير أعمال تلك المؤسسات بشكل علمي مقنن.
21. دعوة الجهات المختصة إلى ضرورة العمل على تحسين أوضاع المختصين في مجال المعلومات عن طريق منحهم الرواتب المجزية وتقرير المكافآت، والحوافز المناسبة لتشجيعهم للمحافظة على بقائهم في مؤسسات المعلومات وجذب العناصر والكوادر الكفؤة في هذا القطاع.

المصادروالمراجع

إسماعيل بن علي الاكوع، أحمد عبد الرزاق الرقيحي، محمد عبد الخالق الأمير. (1973). صورة عن دار الكتب والمكتبات في اليمن ومراحل تطورها. **في**: *مؤتمر الإعداد البيليوغرافي للكتاب العربي* (الرياض: 24 نوفمبر – 1 ديسمبر ١٩٧٣م).

تاج الدين عبدالباقي بن عبدالمجيد اليماني. (1988). *بهجة الزمن في تاريخ اليمن*، تحقيق عبدالله محمد الحبشي، صنعاء : دار الحكمة اليمانية.

جارفي، وليم. (1983). *الاتصال أساس النشاط العلمي*، ترجمة حشمت قاسم، بيروت، الدار العربية للموسوعات.

جاسم محمد جرجيس. (1997). الببليوغرافية الوطنية اليمنية: الضرورة والمستلزمات. *مجلة متابعات إعلامية*، ع52 (يناير - فبراير ١٩٩٧م)، ص ٢٢.

جامعة عدن. (1992). *جامعة عدن وآفاق تطورها*. عدن . جامعة عدن، الإدارة العامة للعلاقات العامة.

جلفاند، موريس. (1972). *المكتبات الجامعية في الدول النامية*، ترجمة حشمت قاسم ومحمد فتحي عبدالهادي، القاهرة . جمعية المكتبات المدرسية، ص46- 52.

حشمت قاسم. (1991). *مدخل لدراسة المكتبات وعلم المعلومات*، القاهرة : مكتبة غريب.

عبدالكريم قاسم سعيد. (1997). تقرير عن أهم مراكز المعلومات والاتصالات في اليمن. *المجلة العربية للمعلومات*، مج4، ع4.

عبدالله علي الفضلي. (1999). *المكتبات الجامعية بالجمهورية اليمنية، دراسة للواقع وخطة للمستقبل في إطار النظام الوطني للمعلومات*، القاهرة، جامعة القاهرة، كلية الآداب، أطروحة دكتوراه.

عبدالله علي الفضلي. (2022). *دليل الطالب إلى قسم المكتبات وعلم المعلومات*، ط2، مزيدة ومنقحة. صنعاء. دار جامعة صنعاء للطباعة والنشر.

عبدالملك محمد المقحفي. (1985). أضواء على حركة المكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات في الجمهورية العربية اليمنية. *المجلة العربية للمعلومات*، مج (6)، ع (6)، ص 91 – 111.

عبد الوهاب علي المؤيد. (1993) أربع حقائق عن واقع المخطوطات اليمنية وإنقاذها، *مجلة الثوابت*، ع 1(يناير- مارس 1993)، ص ٧٥ - ٧٩.

علي إبراهيم النملة. (1986). البنية الأساسية لنظام وطني للمعلومات. *مجلة مكتبة الإدارة*، مج13، ع2، ص265 – 285.

القرار الجمهوري رقم (25) لسنة ١٩٩٩م، الخاص بإنشاء المركز الوطني للوثائق، *مجلة الوثائق العربية*، ع (١٨)، ص 167.

محمد أحمد الحجري. (1398ه). *مساجد صنعاء : عامرها وموفيها*، صنعاء، مكتبة اليمن الكبرى، ص141.

المركز الوطني للوثائق. (1995). *أعمال الندوة العلمية حول تنظيم الوثائق في تطوير الإدارة*، صنعاء من 10 – 12 ديسمبر 1995م، الفرع الإقليمي العربي للمجلس الدولي للأرشيف، صنعاء، المركز، 1996م، ص184.

مؤسسة الثورة للصحافة والطباعة والنشر. (1995). *سبعة عشر عاماً من العطاء*، صنعاء المؤسسة، ص190 – 191.

الموسوعة اليمنية للمكتبات ومراكز المعلومات. (1992). إعداد علي عبدالله القباطي وحسن قايد القاضي. بيروت : دار الفكر المعاصر. صنعاء مؤسسة العفيف الثقافية، ص899 – 902.

وزارة الإعلام والثقافة، الإدارة العامة للإعلام والثقافة. (1983م). *عقدان زاهيان من عطاء الثورة*. 26سبتمبر 1962 صنعاء، الوزارة ، ص200.

Ali Ahmed Al-Kubati. (1991). *Recruitment and Training of library and Information personnel in The Republic of Yemen*. MA Thesis submitted to the school of information studies, the Polytechnic of North London; London, 136p.

Abdullah Ali Al-Haddad. (1991). *Library and information system and model for future*. a doctoral dissertation submitted to the University of Delhi: Delhi.

Kent, Allen A. (1997). *Network Anatomy and Network objectives in Structure and Governance Library Network*. Edited by A Kent and Galvin. N. Y. Deker. 1977. Pp3.810.

Smith. D. L and Batter. E. G. (1995). College and University Libraries. *Library Trends* 1: 20-36 July, p32.

Information institutions and centers in the Republic of Yemen
A study of their reality, a diagnosis of their problems and ways to address them

Prof. Dr. Abdullah Ali Al-Fadhli
Professor of Library and Information Science
Faculty of Arts and Humanities
Sanaa University

Abstract:

The research aims to study the reality of Yemeni information institutions and to identify their information systems and technologies used, in addition to identifying the efforts made to qualify and prepare the manpower specialized in the field of libraries and information; Through this, the researcher will try to find the manifestations of deficiencies and deficiencies in the level of information services and the extent of their impact on the development and growth of the library and information sector in Yemen.

The importance of this research stems from the importance of the subject itself, and the fact that this research seeks to diagnose the problems and information facing the library and information sector in the Republic of Yemen, and works to propose means and solutions that would help overcome many existing problems and obstacles and then contribute to the development of this sector.

Keywords: Libraries and information centers in Yemen; Academic libraries; Public libraries; Research centers libraries; School libraries.